الأمم المتحدة

A/HRC/54/74

الجمعية العامة

Distr.: Limited
22 September 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر – 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البندان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تنفيذ برامج المساعدة التقنية المقدمة إلى اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي أعد عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 39/51، لمحة عامة عن المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى اللجنة الوطنية للتحقيق المكلفة بالتحقيق في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن. ويغطي الفترة من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى تموز/يوليه 2023.

ويقدم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هذا التقرير معلومات مستكملة عن ولاية اللجنة الوطنية للتحقيق وتكوينها وأمانتها ومواردها، وعن التقدم الذي أحرزته والتحديات التي لا تزال تواجهها في تنفيذ ولايتها. ويختتم المفوض السامي بتوصيات موجهة إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

* قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 39/51 المعتمد في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022 والذي طلب فيه المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يواصل تقديم دعم قوي إلى حكومة اليمن في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية، وتقديم جميع أشكال الدعم التقني واللوجستي اللازم إلى اللجنة الوطنية للتحقيق، لكي تتمكن من مواصلة التحقيقات، بما يتماشى مع المعايير الدولية، في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن. وطلب المجلس أيضاً إلى المفوض السامي أن يقدم إليه، في دورته الرابعة والخمسين، تقريراً عن تنفيذ تلك المساعدة التقنية.

2- ويقدم المفوض السامي في هذا التقرير معلومات مستكملة عن ولاية وتكوين اللجنة الوطنية للتحقيق، التي باشرت عملها في تشرين الأول/أكتوبر 2015، ويقدم لمحة عامة عن الدعم الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية للتحقيق في الفترة من أيلول/سبتمبر 2021 إلى آب/أغسطس 2023.

3- وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة التي قدمها المفوض السامي/المفوضة السامية إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن[1]، والتي تضمنت معلومات عن الدعم الذي قدمته المفوضية في مجاليْ المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى اللجنة الوطنية للتحقيق.

4- وقد أُعد هذا التقرير بالتعاون الكامل مع أمانة اللجنة الوطنية للتحقيق، التي عُين أمينها العام رسمياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانياً- اللجنة الوطنية للتحقيق

ألف- الولاية

5- أُنشئت اللجنة الوطنية للتحقيق بموجب المرسوم الرئاسي رقم 140 لعام 2012، الذي أُسندت إليها بمقتضاه مهمة التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي وَقعت منذ عام 2011، وفي الشكاوى الفردية والجماعية الواردة بشأنها وتحديد هوية مرتكبيها. وأُسندت إليها أيضاً صلاحية استدعاء أي شخص للاستماع إلى شهادته والحصول على الوثائق ذات الصلة وغيرها من الأدلة. وقد خضعت ولايتها للتنقيح بموجب المراسيم الرئاسية رقم 13 لعام 2015، ورقم 66 ورقم 97 لعام 2016، ورقم 50 لعام 2017، ورقم 30 لعام 2019. ولم يطرأ أي تغيير خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

6- فعندما أنشئت اللجنة الوطنية للتحقيق أول مرة في عام 2012، كانت ولايتها التحقيق في انتهاكات القانون الدولي المدعى وقوعها في عام 2011 حصراً، لكن تنقيح ولايتها قضى بتوسيع المدة الزمنية لتشمل جميع الانتهاكات المدعى وقوعها منذ عام 2011.

7- وترفع اللجنة الوطنية للتحقيق تقاريرها مباشرةً إلى رئيس اليمن وإلى مجلس القضاء الأعلى[2]. وفي تاريخ 7 نيسان/أبريل 2022، كان الرئيس، عبد ربه هادي، قد نقل سلطته إلى مجلس قيادة رئاسي مؤلف من ثمانية أعضاء هم الرئيس، رشاد محمد العليمي، وسبعة نواب للرئيس. ومن المعلوم أن اللجنة الوطنية للتحقيق ترفع تقاريرها حالياً إلى المجلس الجديد.

(1) الوثائق A/HRC/33/38 وA/HRC/36/33 وA/HRC/39/43 وA/HRC/42/33 وA/HRC/45/57 وA/HRC/48/48 وA/HRC/51/62.

(2) القرار الجمهوري رقم 50 لعام 2017، المادة 4.

باء- التكوين

8- تتألف اللجنة الوطنية للتحقيق من تسعة أعضاء، خمسة ذكور وأربع إناث في الوقت الراهن[3]. وينتمي أربعة منهم إلى المحافظات الشمالية وخمسة، بمن فيهم الرئيس، إلى المحافظات الجنوبية. وأربعة من أعضاء اللجنة قضاة وثلاثة منهم محامون واثنان أستاذان جامعيان. وبعد انتهاء فترة ولاية المفوضيْن الحاليْن التي تدوم سنتين، في 23 آب/أغسطس 2021، جُددت فترة تعيينهما لمدة عامين من دون إدخال أي تغيير بموجب المرسوم الرئاسي رقم 9 المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2021.

9- وفي 4 آب/أغسطس 2022، أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي المرسوم رقم 21، الذي قضى بتبديل مجموع أعضاء مجلس القضاء الأعلى وتعيين قاضية لأول مرة في تاريخ المجلس، وهي صباح أحمد العلواني. والسيدة العلواني عضوة أيضاً في اللجنة الوطنية للتحقيق. ووقت تقديم هذا التقرير، أي بعد مرور أكثر من عام على تعيينها، كانت لا تزال عضواً في اللجنة الوطنية، مما قد يثير شواغل بشأن تضارب محتمل في المصالح. وجُددت فترة ولاية المفوضين التسعة في 23 آب/أغسطس 2023.

جيم- الأمانة

10- يرأس أمانة اللجنة الوطنية للتحقيق أمين عام (ذكر) يتخذ من عدن مقراً له. ولديها مكتب فرعي في تعز وآخر في مأرب افتُتح في أيار/مايو 2023.

11- ويتألف فريق التحقيقات من تسعة محققين مساعدين، جميعهم من الذكور. ومن المزمع توظيف الإناث، غير أن الهدف الذي أعلن عنه بشأن تحسين مشاركة المرأة في فريق التحقيقات التابع للأمانة لا يزال قيد الإنجاز. ويتألف فريق التحقيق من 44 مراقباً ميدانياً (بينهم 9 نساء)، بما في ذلك مراقبان جديدان في حضرموت وصنعاء؛ وستة متطوعين (بينهم ثلاث نساء) ليس لديهم عقد ولكنهم يتلقون تعويضاً عن النفقات؛ وهناك أيضاً خبيران جنائيان وثلاثة خبراء عسكريين (جميعهم من الذكور). ويجري حالياً تعيين 10 مراقبين ميدانيين إضافيين لضمان تغطية جميع المحافظات. ويتمركز سبعة من المحققين المساعدين في عدن واثنين في تعز. وهم يشرفون على عمل المراقبين الميدانيين ويرفعون تقاريرهم إلى الأعضاء، الذين يوقعون على كل ملف من ملفات القضايا ثم يعطي رئيس اللجنة الوطنية للتحقيق الموافقة النهائية ثم تحال الملفات إلى القضاء. وينتشر المراقبون الميدانيون في 19 محافظة من محافظات البلد الإحدى والعشرين وفي أمانة العاصمة. ولا تزال المحافظات الثلاث، ريمة والمهرة وسقطرى، مغطاة من المحافظات المجاورة، في انتظار تعيين موظفين جدد ونشرهم.

12- وعلاوة على ذلك، تتألف الأمانة من 28 موظفاً (9 منهم نساء). ويؤدي موظفو الدعم مهام شتى، بما في ذلك إدارة قواعد البيانات، وشؤون الاتصالات، ودعم تكنولوجيا المعلومات ومهام الإدارة.

دال- الموارد

13- تنص المعايير الدولية على أن تُوفَّر للجان التحقيق موارد مالية شفافة ومستدامة لضمان عدم إثارة أي ريب في استقلاليتها[4]. وتنص المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 140 لعام 2012 بشأن النظام المالي للجنة الوطنية للتحقيق على توفير التمويل اللازم لدعم أنشطة اللجنة من مخصصات الحكومة اليمنية، ومن هبات الحكومات الأخرى والهيئات الدولية لحقوق الإنسان، ومِنح الكيانات الأجنبية.

(3) أحمد سعيد المفلحي، حسين عمر المشدلي، جهاد عبدالرسول الدنجي، ناصر قاسم العوذلي، حزام محمد علي، صباح أحمد العلواني، إشراق فضل ثابت، ضياء خالد محرز، ومحمد حسين طليان، ومشدل محمد عمر.

(4) المجموعة المستوفاة من المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 11(أ).

14- وعلى غرار السنوات السابقة، لم تنشر اللجنة الوطنية للتحقيق معلومات عن تمويلها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدم مشروع تموله مملكة هولندا، وينفذه المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الدعمَ في مجال بناء القدرات في مجال العدالة الانتقالية إلى اللجنة الوطنية. وشملت الأنشطة المنفذة في الفترة المشمولة بالتقرير حلقة عمل في عمان من 12 إلى 14 كانون الثاني/يناير 2023 للمفوضين، فضلاً عن مشاركين من وزارة العدل ومكتب النائب العام وهيئة التفتيش القضائي، وحلقة عمل أخرى في عمان من 20 إلى 25 تموز/يوليه 2023 للمراقبين الميدانيين والمحققين المساعدين حول استخدام التكنولوجيا والمصادر المفتوحة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها وحول الصحة النفسية والدعم النفسي - الاجتماعي. ونظمت حلقة العمل الثانية جامعةُ كاليفورنيا، بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية.

هاء- السياق والتقدم المحرز والتحديات التي تعترض اللجنة الوطنية للتحقيق

15- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت اللجنة الوطنية للتحقيق في بيئة أكثر هدوءاً نسبياً، رغم عدم وجود هدنة رسمية بعد انتهاء مدة الهدنة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2022. واستمرت أطراف النزاع في الالتزام بمعظم أحكام الهدنة، مما أدى إلى انخفاض كبير في الأعمال القتالية وفي عدد الإصابات بين المدنيين. كما سمحت الهدنة بإعادة فتح مطار صنعاء أمام الحركة التجارية مع عمان. وفي الآونة الأخيرة، في حزيران/يونيه 2023، كانت هناك رحلات جوية بين صنعاء والمملكة العربية السعودية لنقل الحجاج المشاركين في الحج. واستؤنف استيراد منتجات الوقود دون قيود إلى الحديدة خلال الهدنة وأذنت الحكومة اليمنية بتشغيل ميناء الحديدة دون عوائق، مما أدى إلى نقل الكثير من أعمال الاستيراد من عدن إلى الحديدة. وكان البند الوحيد من الهدنة الذي لم يتم تنفيذه هو إعادة فتح الطرق المؤدية إلى تعز لإنهاء الحصار الفعلي لهذه المدينة الكبيرة، التي لا يمكن الوصول إليها إلا عبر الطرق الجبلية.

16- وتأثرت الحكومة اليمنية سلباً بالهجمات المنسوبة إلى السلطات الفعلية على منشأتين لتصدير النفط الخام على الشواطئ الجنوبية للبلد في تشرين الأول/أكتوبر 2022، بعد انتهاء الهدنة. ويُرجح أن يكون ذلك قد حدث لأن حكومة اليمن والتحالف لم يوافقا على الطلب الجديد للسلطات الفعلية بأن تدفع الحكومة اليمنية مرتبات جميع موظفي القطاع العام، بمن فيهم أولئك الذين يخدمون في القوات المسلحة. ونتيجة لذلك، لم تخرج من اليمن أي صادرات نفط وغاز منذ ذلك الحين.

17- وفي نيسان/أبريل 2023، زارت وفود لمسؤولين سعوديين وعمانيين صنعاء لمناقشة سبل إنهاء الحرب المستمرة منذ تسع سنوات في اليمن. وأعقب المفاوضات في صنعاء تبادل 869 سجيناً بين الحكومة اليمنية والسلطات الفعلية. وقام بتيسير العملية مكتبُ المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ورغم هذه التطورات الإيجابية، لم تتوقف المناوشات على الجبهة، كما لم يتوقف سقوط المدنيين نتيجة انفجار ألغام أرضية ومتفجرات من مخلفات الحرب في المناطق القريبة من خطوط الجبهة. ومع ذلك، انتهت الغارات الجوية والهجمات عبر الحدود التي نفذتها قوات التحالف والسلطات الفعلية منذ نيسان/أبريل 2022، ولا تزال المناقشات جارية لتبادل مزيد من الأسرى.

18- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت السلطات الفعلية في صنعاء تمنع اللجنة الوطنية للتحقيق من الوصول الرسمي إلى المناطق التي تسيطر عليها، وتمتنع عن الرد على مراسلاتها، بما في ذلك طلب تعيين ضابط اتصال. ومع ذلك، يستمر وجود المراقبين الميدانيين التابعين للجنة الوطنية ونشاطهم في المناطق التي تسيطر عليها السلطات الفعلية. وتحتجز السلطات الفعلية مراقباً ميدانياً واحداً منذ 14 تموز/يوليه 2017 دون محاكمة. وعلى النقيض من ذلك، حافظت اللجنة الوطنية على علاقات وتعاون وثيقين مع المسؤولين المعنيين والمؤسسات في الحكومة اليمنية، ومن خلال ضابط اتصال، مع التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن. وتُجري اللجنة الوطنية والفريق المشترك لتقييم الحوادث التابع للتحالف حواراً مستمراً؛

ومع ذلك، ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز الشفافية والسرعة في تقديم تعويضات للضحايا المدنيين لهجمات التحالف. وهذا أمر قلصت اللجنة الوطنية العمل عليه، إذ بات عملها في أغلب الأحيان هو إحالة معلومات عن الحوادث والضحايا والرد على استفسارات المتابعة.

19- وواصل فريق التحقيقات التابع للجنة الوطنية للتحقيق توثيق عدد كبير من الحالات في اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتحقيق فيها، على الرغم من كثرة التحديات، بما في ذلك محدودية فرص النفاذ إلى الإنترنت، وانقطاع التيار الكهربائي باستمرار، وصعوبات النقل، وخوف المصادر، والتهديدات ومحاولات الترهيب.

20- وأصدرت لجنة التحقيق الوطنية تقريرها الدوري الحادي عشر في 29 آب/أغسطس 2022، والذي يغطي الفترة من 1 آب/أغسطس 2022 إلى 31 تموز/يوليه 2023. وهو، على غرار السنوات السابقة، يغطي انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويعرض أمثلة لكل فئة من فئات الانتهاكات الواسعة ويجمّعها حسب مرتكبيها.

21- وعلى غرار السنوات السابقة، لا تتضمن الحالات تحليلاً مفصلاً للطبيعة المحددة للانتهاكات أو لنوع الانتهاك المرتكب للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني على وجه التحديد. وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 39/51، وفرت المفوضية خبيراً قانونياً لدعم اللجنة الوطنية للتحقيق في تطوير قدراتها بشأن هذه المسائل، ولكن هذه المبادرة لم تحقق سوى نجاح محدود. وعلاوة على ذلك، لم يؤد توفير الخبير الثاني في المسائل العسكرية إلى تحسن كبير في التحليل. ولا تنشر اللجنة الوطنية جميع المعلومات من حيث تحديد أماكن الانتهاكات (الحوادث) وتحديد القوات على الأرض والتسلسل القيادي، بسبب البيئة الأمنية شديدة التقلب في اليمن.

22- ولم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير من حيث إحالة المزيد من ملفات القضايا إلى مكتب المدعي العام، الذي يوجد فيه فريق مكرس لاستعراض الملفات المقدمة من اللجنة الوطنية للتحقيق. وبالمثل، أُحرز تقدم محدود في المناقشات الرامية إلى إنشاء محكمة مخصصة للفصل في القضايا التي تنطوي على انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، رغم الاهتمام المتزايد بالعدالة الانتقالية بين الجهات الفاعلة اليمنية والدولية، وفي ضوء الحاجة إلى أن تعترف أي عملية سلام بدعوات المساءلة وتستجيب لها.

23- وحضر ممثلون عن اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق مؤتمراً استمر ثلاثة أيام حول العدالة وسيادة القانون لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، نظمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان ووزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان في عدن، من 11 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2022، ليتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وعُقد المؤتمر برعاية مكتب مجلس القيادة الرئاسي وحضره أكثر من 100 شخص، ثلثهم تقريباً من النساء، من وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للقضاء، ووزارة العدل، ومكتب المدعي العام، والمحكمة العليا، ونقابة المحامين. وجرى خلال اجتماعات المؤتمر المختلفة مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون، ودور المرأة ووصولها إلى العدالة كقاضية ومتقاضية، فضلاً عن دور المؤسسات اليمنية المختلفة في تعزيز سيادة القانون والمساءلة والعدالة الانتقالية. وسيُعقد نشاط متابعة قبل نهاية عام 2023 لمعالجة الفجوات الكبيرة في القدرات الموجودة في القضاء اليمني من أجل ضمان وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة والمحاكمات العادلة والمساءلة الجنائية لمرتكبي هذه الانتهاكات.

24- ومن التطورات الأخرى المتعلقة بالمساءلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عقد اجتماع، في الفترة من 6 إلى 9 آذار/مارس 2023، للأعضاء الخمسين في لجنة التشاور والمصالحة، وهي هيئة أنشأها، في نيسان/أبريل 2022، مجلسُ القيادة الرئاسي الذي تقدم تقاريرها إليه. وخلال الجلسة المغلقة، أفيد بأن اللجنة اعتمدت الوثائق الثلاث التالية: (أ) مبادئ المصالحة بين المكونات السياسية في الحكومة اليمنية؛

(ب) إطار عام للرؤية السياسية الموحدة لعملية سلام شاملة؛ (ج) اللوائح الداخلية التنفيذية. ولم تنشر الوثائق على الملأ وتنتظر موافقة مجلس القيادة الرئاسي. وفي هذه المرحلة، لا يزال من غير المؤكد ما إذا كان يشار إلى عمليات المساءلة كجزء من الإطار وما إذا كانت اللجنة الوطنية للتحقيق ستُمنح دوراً رسمياً في إثراء مناقشات لجنة التشاور والمصالحة.

25- والعمل مع المجتمع المدني هو عنصر هام من عناصر أنشطة التوعية التي تنفذها اللجنة الوطنية للتحقيق، وقد واصلت، في السنوات الماضية، عقد اجتماعات وجلسات استماع علنية وخاصة مع المدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا والشهود في عدن وخلال زياراتها الميدانية العديدة. وفي مختلف الاجتماعات التي عقدت داخل اليمن وخارجه، شجعت المفوضية أيضاً محاوريها من المجتمع المدني على الإلمام بشكل أفضل بعمل اللجنة الوطنية ومفوضيها من أجل التوصل إلى فهم أفضل لإنجازاتهم وكذلك للتحديات التي يواجهونها. وكان هذا هو الحال بشكل خاص في الاجتماع المغلق للمجتمع المدني حول المساءلة، الذي نظمته مؤسسات المجتمع المفتوح في عمان في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وفي منتدى اليمن الدولي الثاني، الذي نظمه مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية في لاهاي، بدعم من مملكة هولندا، في الفترة من 12 إلى 15 حزيران/يونيه 2023. ولسوء الحظ، لم يتمكن أي عضو من أعضاء اللجنة الوطنية من حضور النشاط الثاني، الذي نوقشت فيه المساءلة والعدالة الانتقالية خلال جلسات متعددة، بسبب صعوبات الحصول على تأشيرة.

ثالثاً- المساعدة التقنية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

26- عملاً بقرارات مجلس حقوق الإنسان 31/36 و16/39 و21/39 و21/42 و31/42 و15/45 و26/45 و21/48 و39/51 واصلت المفوضية تقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية للتحقيق في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات. وقد استندت المفوضية في تقديم هذا الدعم إلى حوار مستمر لضمان أن تلبي الأنشطة المقترحة الاحتياجات التي أعلن عنها أعضاءُ اللجنة الوطنية والمحققون المساعدون والمراقبون الميدانيون وموظفو الدعم.

27- واسترشدت المفوضية السامية في أداء الولاية التي أسندها إليها مجلسُ حقوق الإنسان بمبادئ الاستقلالية والنزاهة والموضوعية والمصداقية والكفاءة المهنية.

28- وفيما يتعلق بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي انتهت في تشرين الأول/أكتوبر 2022، مولت المفوضية السامية لحقوق الإنسان سفر جميع أعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق وأمينها العام بالنيابة إلى جنيف، في الفترة من 18 إلى 24 أيلول/سبتمبر 2022. وخلال تلك الفترة، عقدوا اجتماعات وجلسات إحاطة مع الدبلوماسيين ومنظمات المجتمع المدني ركزت على عملهم وعلى تقريرهم الدوري العاشر الصادر حديثاً، على وجه الخصوص.

29- وكان أعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق، خلال زيارتهم إلى جنيف، قد عقدوا عدة اجتماعات مع موظفي المفوضية العاملين في مجال العدالة الانتقالية والمساءلة، وكذلك مع ممثلين لدول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

30- وأُوفدت موظفة مسؤولة عن الشؤون الجنسانية وشؤون حقوق الإنسان إلى عدن وبقيت فيها من 10 أيلول/سبتمبر إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وخلال تلك الفترة، قدمت تدريباً على توثيق يراعي الفوارق بين الجنسين لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لفائدة تسعة محققين مساعدين (جميعهم من الرجال)، يومي 17 و18 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بعد أن استشارتهم بشأن احتياجاتهم التعليمية، وقدمت متابعة فردية للاستفسارات.

31- وفي الفترة من 13 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022، زار خبير استشاري دولي عدن لتقييم ما تحتاجه اللجنة الوطنية للتحقيق لتطوير نظام متكامل لرصد ومتابعة ملفات القضايا المقدمة إلى مكتب النائب العام. وقال الخبير الاستشاري إن المكتب يفتقر إلى الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات ولا يُزوَّد بهذه التكنولوجيا سوى عدد قليل من الحواسيب المحمولة التي تعمل دون نظم الحفظ الاحتياطي للبيانات أو دون مولد كهربائي. وهذه المعدات ضرورية كي تعمل هذه المؤسسة الرئيسية المعنية بسيادة القانون.

32- ويسَّرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان اجتماعاً تشاورياً في عدن لـ 38 مراقباً ميدانياً في الربع الأول من عام 2023، في الفترة من 13 إلى 15 آذار/مارس، لتعزيز المعرفة بالقانون الدولي الإنساني وبالرصد وكيفية انطباقه في سياق اليمن.

33- وعُقد اجتماع تشاوري ثان لجميع المراقبين الميدانيين في الفترة من 29 تموز/يوليه إلى 2 آب/أغسطس 2023 في عدن يسرَّه المفوضون وخبير قانوني. وبناء على طلب اللجنة الوطنية للتحقيق، جمع الحدث بين الاجتماعات الفصلية للربعين الثاني والثالث.

34- وفي الفترة من 4 نيسان/أبريل إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، يقدم مستشاران وطنيان التوجيه والدعم الفنيين للجنة الوطنية للتحقيق في الشؤون العسكرية والقانون الدولي. ومنذ اختيار اللجنة الوطنية للخبيرين الاستشاريين، يؤمل أن يسهما في زيادة تحسين نوعية تحليل القضايا في التقرير المقبل. وتعتزم المفوضية تنظيم المزيد من التدريبات خلال الفترة المتبقية من الفترة المشمولة بالتقرير في حدود الموارد المتاحة وبالتشاور الوثيق مع المفوضين، وستقدم تقريراً عن هذه الأنشطة في التقرير المقبل المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عن اللجنة الوطنية.

35- وكما حدث في السنوات السابقة، ستقوم المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتنظيم وتمويل سفر المفوضين التسعة والأمين العام لحضور جزء من الدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، مع إمكانية القيام بزيارة إلى القاهرة في طريق العودة لإجراء اتصالات مع الجالية اليمنية الكبيرة في المدينة.

36- وتبدي المفوضية استعدادها لمواصلة تقديم المساعدة والمشورة الفنية التقنية إلى اللجنة الوطنية للتحقيق، لأغراض منها تعزيز قدرتها على التحقيق في ادعاءات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن والإبلاغ عنها، وذلك وفقاً للمعايير الدولية، وسعياً إلى إرساء دعائم انتقال إلى السلم والمصالحة يقوم على حقوق الإنسان.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

37- لم تُمدَّد الهدنة التي جرى التوصل إليها بوساطة الأمم المتحدة والتي بدأت في 2 نيسان/أبريل 2022 وتنتهي في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2022. ومع ذلك، يتم الالتزام بأحكامها الرئيسية من قبل جميع أطراف النزاع، باستثناء تسهيل الوصول إلى تعز، الذي يعد أمراً ضرورياً للغاية. وقد وفر ذلك فترة راحة مرحب بها لسكان اليمن وفوائد محددة من حيث السفر الدولي من صنعاء وإليها، بما في ذلك لأسباب طبية، ومن حيث وصول إمدادات الوقود والمنتجات الأخرى، والشعور بالأمل في أن النزاع ربما يكون قد دخل مرحلته النهائية، مع إجراء محادثات مباشرة بين السلطات الفعلية والمملكة العربية السعودية كمقدمة محتملة للمحادثات بين الأطراف اليمنية في النزاع.

38- ودور ومسؤولية اللجنة الوطنية للتحقيق أكثر أهمية من أي وقت مضى للاستجابة لتطلعات اليمنيين فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة والمساءلة. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم من يرفضون في اليمن صدور عفو آخر من أجل منفعة سياسية، كما حدث في عام 2012.

39- ورغم التحديات الهيكلية التي تعاني منها اللجنة الوطنية للتحقيق، فإنها من الآليات القليلة (خاصة بالنظر إلى مهمة تقصي الحقائق التي تقوم بها) التي تتصدى للإفلات من العقاب في اليمن. وينبغي للجنة الوطنية أن تواصل السعي إلى اكتساب شرعية واعتراف أقوى بعملها في مجال رصد حقوق الإنسان. ومن المهم من ثم أن تكفل حكومة اليمن، من الناحية الهيكلية والوظيفية، استقلالها وحيادها وشفافيتها في تقييم سلوك جميع أطراف النزاع. ومن الضروري أيضاً أن تبرهن اللجنة الوطنية على فعاليتها في إجراء التحقيقات، وأن تدعم النتائج التي تتوصل إليها بتحليل قانوني شامل يستند إلى القانون الدولي.

40- ولا تزال المفوضية ملتزمة بتقديم المساعدة والمشورة التقنيتين إلى اللجنة الوطنية للتحقيق. وترحب المفوضية بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الوطنية، مثل إجراء زيارات ميدانية منتظمة في جميع أنحاء اليمن، وعقد مشاورات مع منظمات المجتمع المدني، وتحسن التقارير المعدة عن مختلف أنواع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع.

41- وبغرض تعزيز فعالية اللجنة الوطنية للتحقيق وأثرها، تقدم المفوضة التوصيات التالية.

42- ينبغي لجميع أطراف النزاع القيام بما يلي:

(أ) التعاون الكامل مع اللجنة الوطنية للتحقيق حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها بأمان واستقلالية وفعالية، ولا سيما عن طريق السماح لها بالوصول إلى كل مناطق اليمن، بما في ذلك جميع أماكن الاحتجاز، وتزويدها بكل المعلومات ذات الصلة التي قد تطلبها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بهوية الجناة المزعومين؛

(ب) تنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقارير السابقة المقدمة من المفوضية وفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن إلى مجلس حقوق الإنسان وفي تقارير فريق الخبراء المعني باليمن إلى مجلس الأمن، بهدف تحقيق المساءلة الفعالة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع.

43- وينبغي للحكومة اليمنية أن تقوم بما يلي:

(أ) النظر في تعزيز ولاية اللجنة الوطنية للتحقيق لضمان قدرتها على أداء دورها بفعالية بوصفها آلية مستقلة وشفافة، واقتراح تدابير تضمن حقوق الضحايا بالكامل، بما في ذلك الحق في معرفة الحقيقة وفي العدالة والجبر، وعلى الإسهام في منع وقوع المزيد من الانتهاكات والتجاوزات؛

(ب) تزويد اللجنة الوطنية للتحقيق بما يكفي من الموارد المالية لتعيين كل موظفيها بعقود مناسبة والتمكن من توسيع نطاق جهودها في مجال التوعية وتحسين إمكانية الوصول إليها، بسبل منها فتح مكاتب فرعية في جميع أنحاء اليمن؛

(ج) النظر في نشر ميزانية اللجنة الوطنية للتحقيق؛

(د) اتخاذ تدابير كافية وفعالة لحماية الضحايا والشهود الذين يتعاونون مع اللجنة الوطنية للتحقيق من أي شكل من أشكال الترهيب والانتقام، بسبل منها إنشاء آلية لحماية الشهود وتوفير أماكن آمنة تتيح لهم التحدث على انفراد مع أعضاء اللجنة الوطنية وموظفيها المكلفين بالتحقيقات؛

(هـ) تزويد مكتب النائب العام بالموارد المالية الكافية لتمكينه من إجراء تحقيقاته وملاحقاته القضائية فيما يتعلق بالقضايا المحالة إليه من قبل اللجنة الوطنية للتحقيق، وتأمين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات اللازمة لعمله على معالجة ملفات القضايا الواردة من اللجنة الوطنية والحفاظ على سريتها؛

(و) ضمان إعمال حقوق الضحايا في الحقيقة والعدالة والجبر، بسبل منها الشروع في مناقشة عامة بشأن وضع إطار أوسع للعدالة الانتقالية يحدد كيفية تقديم القضايا التي وثقتها اللجنة الوطنية إلى العدالة ويسهم في منع تكرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بناءً على نتائج مؤتمر الحوار الوطني والمؤتمر المعقود في عدن في كانون الأول/ديسمبر 2022؛

(ز) معالجة قضايا المساءلة والعدالة، مع وضع مقترحات محددة مع لجنة التشاور والمصالحة وممثلي الضحايا.

44- وينبغي أن يقوم النائب العام اليمني بما يلي:

(أ) العمل بشكل منهجي وسريع وفعال على التقارير وملفات القضايا التي ترد من اللجنة الوطنية للتحقيق، أياً كان الجناة المزعومون؛

(ب) ضمان السرعة والنزاهة والفعالية في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجميع قضايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما يتماشى مع المعايير الدولية، ووضع معايير واضحة وموضوعية وشفافة لتحديد القضايا ذات الأولوية أثناء استمرار النزاع المسلح؛

(ج) ضمان توافق جميع المحاكمات، سواء أجريت في محاكم مدنية أو في محاكم عسكرية، مع المعايير الدولية ومعايير المحاكمة العادلة، والتعاون بشكل خاص مع مجلس القضاء الأعلى وهيئة التفتيش القضائي للحفاظ على أعلى المعايير؛

(د) ضمان وصول موظفي اللجنة الوطنية للتحقيق دون أعاقة إلى جميع أماكن الحرمان من الحرية، والسماح بإجراء مقابلات سرية مع جميع الأشخاص المحتجزين، والاهتمام بما يرد في تقارير اللجنة الوطنية من توصيات بشأن المحتجزين وظروف الاحتجاز.

45- وينبغي أن يقوم مجلس القضاء الأعلى بما يلي:

(أ) إيلاء الاعتبار الواجب للاقتراح الذي قدمته اللجنة الوطنية للتحقيق في عام 2017 بإنشاء محكمة متخصصة تغطي ولايتها القضائية كامل أنحاء البلد للنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني المتصلة بالنزاع، والمساهمة أيضاً في مناقشة أفضل سبيل لإسهام هذه المحكمة في إعمال حقوق الضحايا في الحقيقة والعدالة والجبر، وفي إرساء عملية شاملة للعدالة الانتقالية تسهم في منع وقوع انتهاكات في المستقبل وفي تحقيق المصالحة داخل المجتمعات؛

(ب) الحرص على معالجة جميع ملفات القضايا المحالة من اللجنة الوطنية للتحقيق والمعروضة على القضاء والبت فيها عندما تسمح الظروف، وضمان احترام سلامة الضحايا والشهود، بما يضمن أن تشكل العملية القضائية رادعاً فعالاً ووسيلة ناجعة لتحقيق العدالة للضحايا.

46- وينبغي أن تقوم اللجنة الوطنية للتحقيق بما يلي:

(أ) مواصلة تطوير القدرة على إجراء تحقيق شامل في جميع ادعاءات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع، وذلك وفقاً للقواعد والمعايير الدولية ومبادئ الموضوعية والشفافية والنزاهة؛

(ب) اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية الضحايا والشهود الذين يتصلون بأعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق وغيرهم من الموظفين، وإيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد الفئات الضعيفة الأخرى، بما في ذلك غير اليمنيين؛ وقد ينطوي ذلك على المساهمة في وضع تدابير مؤقتة ريثما يتم اعتماد قانون لحماية الشهود بمجرد استئناف البرلمان لعمله؛

(ج) مواصلة تعزيز عملها مع المجتمع المدني، في مجالات منها العدالة الانتقالية والمساءلة، وإنشاء آلية دائمة للتفاعل مع المدافعين عن حقوق الإنسان؛

(د) تطوير وتنفيذ استراتيجية تواصل أكثر فعالية من أجل التعريف بها أكثر في جميع أنحاء اليمن ونشر معلومات عن ولايتها ودورها؛

(هـ) الحفاظ على سلامتها واستقلالها من خلال التقيد الصارم بقواعد ومعايير القانون الدولي؛

(و) التعجيل بإنشاء آلية أبسط لتقديم الشكاوى يمكن للضحايا وأقاربهم، وكذلك الشهود الوصول إليها عن طريق تطبيق على الهاتف المحمول وموقع شبكي؛

(ز) إنشاء المزيد من المكاتب الفرعية في جميع أنحاء اليمن لتيسير إمكانية الوصول والإبلاغ عن الحالات؛

(ح) إنشاء آلية متابعة وعقد اجتماعات دورية مع النيابة العامة بشأن ملفات القضايا التي أحيلت إليها.